مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية
المجلد.7 العدد.1 ص ص.127-147 (2025)
ISSN: 2800-1699 E-ISSN: 2830-8662

دعم النشاط الفلاحي وإدارة مخاطره في الجزائر بين التدابير الحكومية والتغطية التأمينية

Supporting Agricultural Activity & it's Risk Management in Algeria between Government Measures & Insurance Coverage

محمد الأمين معوش
جامعة فرحات عباس -سطيف1(الجزائر)، maouche.medelamine@univ-setif.dz
ORCID: https://orcid.org/0000-0001-8615-9714

Received: 20/05/2024 Accepted: 04/09/2024 Published: 31/12/2025

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النشاط الفلاحي في الجزائر بشعبيته الزراعية والحيوانية، وتبيان مساهمة التدابير الحكومية والتغطية التأمينية في دعمه وإدارة مخاطره، قصد ضمان دوره في تحقيق الأمن الغذائي واستدامة نموه، في ظل المقومات الأرضية والمائية وكذلك البشرية التي تزخر بها الجزائر، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن المناسبين لطبيعة الدراسة لنتوصل إلى جملة من النتائج، أهما عدم الاستغلال الكامل للمورد الأرضي في حدود 18.5%، وأن التدابير الحكومية الرامية إلى إعادة التوجيه والتجديد الفلاحي والريفي تساهم بشكل إيجابي في دعم وتمويل النشاط الفلاحي في الجزائر، كما أن التأمين الفلاحي يدير مخاطر النشاط الفلاحي في حدود 50% بالرغم من ضعف نسبة اقبال الفلاح الجزائري على الاكتتاب في عقود منتجاته بمعدل 2% مقارنة بباقي الفروع التأمينية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: النشاط الفلاحي، الإنتاج الزراعي، الإنتاج الحيواني، التدابير الحكومية، المخاطر الفلاحية، التأمين الفلاحي.
تصنيف JEL: Q1 ، O2، G22.

Abstract:
This study aims to shed light on agricultural activity in Algeria, with its agricultural and livestock sectors, and to identify the contribution of government measures and insurance coverage in supporting it and managing its risks, in order to ensure its role in achieving food security and sustaining its growth, in light of the land and water resources as well as the human resources that Algeria is endowed with. The descriptive, analytical and comparative approach appropriate to the nature of the study was used to reach a number of findings, namely that the land resource is not fully exploited within 18.5% and that government measures to reorient and renew agricultural and rural areas contribute positively to supporting and financing the farming and rural sector, In addition, agricultural insurance manages the risks of agricultural activity within 50%, despite the fact that the Algerian farmer is less likely to subscribe to its product at a rate of 2% compared to other branches of insurance.

Keywords: Agricultural Activity, Governmental Measures, Agricultural Risks, Agricultural Insurance.
JEL Classification : Q1 ،O2 ،G22.

Ce(tte) œuvre est mise à disposition selon les termes de la Licence Creative Commons Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale 4.0 International.

1.مقدمة

ارتبط النشاط الفلاحي منذ القدم بالوجود الانساني على المعمورة، وأخذ يتطور تبعا لزيادة الاحتياجات الغذائية والاستهلاكية للفرد، فبات البحث عن الأرض ومصادر المياه وتطوير وسائل الانتاج المناسبة للفلاحة، الشغل الشاغل للحضارات القديمة ومحل اهتمام متزايد بين حقبة زمنية وأخرى.

أما في الوقت الراهن وعلى الرغم من التطورات التي يشهدها النشاط الفلاحي من تنوع في المحاصيل الزراعية وزيادة في الثروة الحيوانية، والاستخدام المتزايد للتطبيقات التكنولوجية ضمن الصناعات الغذائية التحويلية، فإن الفلاحة ليست بمنأى عن المخاطر المهددة سواء القديمة أو الجديدة والمتجددة، لا سيما تلك المخاطر الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية أو المخاطر البيولوجية الناجمة عن الأمراض والهجمات الفيروسية.

ومن منطلق الوقاية والحد من آثار هذه المخاطر المهددة للنشاط الفلاحي، كان لابد على الدول أن تجد الآليات والوسائل المناسبة سواء من خلال التدخل المباشر، بواسطة البرامج الحكومية وتقديم الدعم المادي والمالي الكافيين، أو عبر إيجاد تغطيات تأمينية شاملة، لحماية النشاط الفلاحي وزيادة إنتاجيته، واستدامة نموه، خاصة وأن للفلاحة دور جوهري في تحقيق الاستقرار والأمن الغذائي للشعوب، والجزائر كغيرها من الدول تعاقب على قطاعها الفلاحي العديد من المراحل التنموية الداعمة، والتي كانت بالموازاة مع التوجهات السياسية والاقتصادية للبلاد، قصد زيادة إنتاجية النشاط الفلاحي، الزراعية والحيوانية، وإدارة مخاطره واستدامة نموه.

1.1. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تم استعراضه ومن باب استدامة نمو القطاع الفلاحي في الجزائر وإدارة مخاطره وفق الآليات والتدابير المناسبة، نجد أنفسنا أمام إشكالية تستدعي البحث والتحليل يمكن صياغتها على النحو التالي:

كيف تساهم التدابير الحكومية والتغطية التأمينية في دعم وإدارة مخاطر النشاط الفلاحي في الجزائر؟

2.1. أهمية الدراسة: إن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع المبحوث فيه، ألا وهو النشاط الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني، والدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي للشعوب، خاصة في ظل التدابير والجهود الهادفة إلى دعمه وإدارة مخاطره، بقصد تطويره واستدامة نموه.

3.1. أهداف الدراسة: تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على مقومات وإمكانيات النشاط الفلاحي في الجزائر من موارد طبيعية وبشرية؛
- تحديد أهم المخاطر التي تعترض النشاط الفلاحي في الجزائر؛
- التعرف على التدابير الحكومية المتخذة من قبل السلطات الجزائرية في سبيل دعم النشاط الفلاحي واستدامة نموه؛
- إبراز دور التأمين في إدارة مخاطر النشاط الفلاحي والحد من تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

4.1. الدراسات السابقة:

- دراسة بن عزيز أسامة وبوعبدلي ياسين: ***مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، شعبة القمح نموذجا***، 2022: تناولت الدراسة إشكالية مساهمة إنتاج القمح في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين: 1990-2019، أين تم استخدام نموذج ARDL وتأكيد التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وأن لها علاقة توازن في الأجل الطويل، أين تم التوصل إلى أن زيادة حجم الإنتاج بمليون قنطار يؤدي إلى تحسن مستوى الاكتفاء الذاتي بنسبة قدرها 1.14% على المدى البعيد؛

وفي نفس السياق ، تؤكد الدراسات العلمية الرصينة أن التغيرات المناخية تمثل أحد أخطر التحديات الهيكلية التي تواجه النظم الفلاحية عالمياً، حيث توصلت دراسة Wheeler و von Braunالمنشورة في مجلة Scienceالمصنفة ضمن قواعد بيانات Scopus و Web of Scienceإلى أن اختلال الأنماط المناخية يؤثر مباشرة على الإنتاجية الزراعية واستقرار الإمدادات الغذائية، مما يفرض ضرورة تبني آليات وقائية وتأمينية فعالة .(Wheeler & von Braun, 2013)

- دراسة بن عزة إكرم: ***إجراءات التعويض وتغطية المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بتلمسان- باقة التأمين ثقة نموذجا-***، 2023: وضحت الباحثة من خلال ورقتها البحثية مختلف الإجراءات المرتبطة بالتعويض على المخاطر الفلاحية لا سيما تلك المطبقة من قبل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بتلمسان، عبر باقة التأمين ثقة والتي كانت لها مساهمة فعالة في دعم الفلاحين ومرافقتهم وجبر الضرر اللاحق بهم؛
- **كما أشارت دراسة** (مكرسي لمياء & بوعكاز هاجر ،2023) إلى أن القطاع الفلاحي في الجزائر، رغم ثرواته الطبيعية، لا يزال يعاني من ضعف في استخدام موارده وكفاءة استغلالها، مما يؤثر سلبًا على قدرته على تحقيق الاكتفاء الغذائي ويزيد من التبعية الغذائية للخارج، وهو ما يتطلب تعزيز السياسات الحكومية والتدابير التأمينية لدعم الفلاحة وتحسين مساهمتها في التنمية الاقتصادية.
- كما أظهرت دراسة Zenkhri وآخرون المنشورة في مجلة New Meditالمصنفة ضمن قواعد بيانات Scopus، الأثر الإيجابي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أنظمة الإنتاج الواحاتية، خاصة في مجال تحسين تقنيات الري وزيادة الإنتاج، وهو ما يدعم فعالية التدخل العمومي في تطوير النظم الزراعية المحلية (Zenkhri et al., 2014).
- دراسة LEZOUL Mohammed & KHALOUI Fayza: ***le rôle de l'assurance dans la gestion des risques agricoles cas de la CNMA***، 2023: عالج الباحثين من خلال هذه الدراسة دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية، أين تم استعراض أهم الضمانات التأمينية المخصصة لتغطية مختلف المخاطر المهددة للنشاط الفلاحي في الجزائر، وحجم الأقساط والتعويضات المنجزة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة الممتدة بين: 2016-2020، أين أبرز البحث أهمية الدور الذي يلعبه التأمين في تحمل تبعات

المخاطر الفلاحية، رغم العزوف الكبير المسجل لدى الفلاح الجزائري في ظل عدم الإلزامية لهذا النوع من التأمين؛

- دراسة ZENKHRI Salah & Autres : ***Impact du Plan National de Développement Agricole (PNDA) sur les systémes de production oasiens dans la région d'Ouargla***، 2014: استعرض الباحثون من خلال هذه الدراسة مساهمة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأثره على أنظمة الإنتاج للواحات في منطقة ورقلة، لاسيما تطوير أنظمة الري بالتقطير وزيادة عدد المزارع والبساتين وكذلك الثروة الحيوانية بالمنطقة.

تأتي هذه الدراسة لتستكمل الفجوة البحثية للبحوث السابقة، أين تم التركيز على إدارة مخاطر النشاط الفلاحي في الجزائر من خلال الجمع بين التدابير الحكومية كمقومات وبرامج داعمة للقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى دور قطاع التأمين في توفير التغطية التأمينية المناسبة لجملة المخاطر الممكنة للنشاط الفلاحي الزراعي والحيواني.

2.النشاط الفلاحي في الجزائر: سنحاول من خلال هذا المحور استعراض واقع النشاط الفلاحي في الجزائر، أين سيتم الوقوف على أهم مراحل تطوره، وكذلك ما يمتاز به من مقومات طبيعية ومادية، بالإضافة إلى استعراض إنتاجية النشاط الحيوانية والزراعية بالأرقام والاحصائيات وتحليل مكامن القوة والضعف، قصد تحديد المخاطر والعوائق التي تحد من نمو النشاط الفلاحي في الجزائر.

1.2. مراحل تطور النشاط الفلاحي في الجزائر: مر النشاط الفلاحي في الجزائر بأربعة مراحل يمكن تقسيمها زمنيا على النحو التالي:

المرحلة الأولى: إلى غاية سنة 1962: امتد مجال هذه المرحلة من قبل الوجود الاستعماري وخلاله، حيث كان النشاط الفلاحي قبل الاستعمار الفرنسي نشاط ذاتي غير مسير، فكان لكل عائلة غايتها في تحقيق اكتفائها الذاتي وتلبية احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء، واقتصر الإنتاج الفلاحي حينها على القمح وبعض الحمضيات والخضر والفواكه، كما أن ملكية الأراضي الفلاحية واستغلالها استند إلى الأعراف السائدة والمعاملات الإسلامية، ما أدى إلى ظهور ثلاث أنواع للأراضي، فنجد أراضي العرش وهي عبارة عن أرض بور يستصلح جزء منها من قبل الفلاح المستغل لها ويصبح حق له وتنتقل ملكيته إلى ورثته من العرش، كما نجد أراضي الوقف وتعتبر أراضي في ذمة بيت مال المسلمين تستغل للمنفعة العامة دون التملك، وأخيرا الأراضي العامة أو ما يعرف بمصطلح أرض البايلك، كل هذا تغير مع الاحتلال الفرنسي ومطامعه المتزايدة أين تم السيطرة على الأراضي الفلاحية وسلبها من مالكيها الأصليين ومنحها إلى المعمرين وظهور نظام الإقطاعية الجائر (يحياوي و بوشارب، 2014، ص 24).

المرحلة الثانية: من 1962 إلى 1982: غداة الاستقلال كانت عمليات التأميم، التي استمرت من عام 1963 إلى 1964، واحدة من أبرز مراحل الإصلاح الزراعي الأول في الجزائر، حيث قدر حينها عدد المزارع بحوالي 2200 مزرعة مسيرة ذاتيا على مساحة تزيد عن 2.3 مليون هكتار، وبصدور مشروع الثورة الزراعية في 8 نوفمبر 1971 تم إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الجزائر تحت شعار: " الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها" كخطة لبناء اقتصاد وطني يهدف إلى توفير فرص عمل للسكان العاملين، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية،

بالأخص تحقيق الاكتفاء الغذائي في ظل النمو الديموغرافي المتزايد، وكذلك تنظيم الاستفادة من الأراضي الفلاحية وحسن استغلالها، تحقيقا للتنمية الاقتصادية (Bessaoud, 2023, p. 22-29).

المرحلة الثالثة: من 1982 إلى 1990: وأطلق على هذه المرحلة تسمية إعادة الهيكلة كونها صححت المبادئ التوجيهية السابقة للنشاط الفلاحي في الجزائر، لاسيما تلك المتعلقة بتخصيص الموارد الطبيعية من أراضي وموارد مائية، ودعم حكومي، بحيث تم تشجيع الوصول إلى الملكية من خلال تطوير واستصلاح الأراضي، وكذلك إنشاء شركات الخدمات الزراعية، والسماح للقطاع الخاص بالحصول على المعدات الزراعية ووسائل الري على نطاق أوسع، وهذا قصد تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة، والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط وأزمة الديون الخارجية سنة 1987 وبدايات الانفصال عن الاقتصاد الاشتراكي والتحضير إلى تحرير السوق (Bessaoud, 2023, p. 35-36).

المرحلة الرابعة: من 1990 إلى يومنا هذا: مع صدور القانون رقم 90-25 في 18 نوفمبر 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري، تم إعادة النظر في ملكية الأراضي وحماية مستغليها وضمان استقلاليتها، وتصحيح التدابير السابقة خاصة تلك الشروط المتعلقة بإعادة الأراضي المؤممة سابقا في إطار ما تقتضيه الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، وفقا لتوجه الجزائر الجديد نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال للخواص لتسيير وتمويل النشاط الفلاحي من باب تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي (يحياوي و بوشارب، 2014، ص 25)، وهكذا ظلت مساعي الدولة الجزائرية تصب كل مرة نحو الإصلاح المستمر من خلال استحداث تدابير وسياسات جديدة تساير الظروف الاقتصادية والسياسية، قصد تطوير القطاع الفلاحي واستدامة نموه.

ويُعد المرجع الذي قدمه Bessaoud من خلال منشوراته لدى Springer من أهم الأعمال الأكاديمية التي تناولت تطور السياسات الفلاحية في الجزائر، حيث قدم تحليلاً معمقًا لمسار الإصلاحات الزراعية وعلاقتها بالأمن الغذائي واستغلال الموارد الطبيعية، مع إبراز محدودية فعالية بعض التدابير بسبب الإكراهات الهيكلية، وهو ما يمنح هذا المرجع قيمة تحليلية عالية في تفسير واقع النشاط الفلاحي الجزائري .(Bessaoud, 2023)

2.2. مقومات النشاط الفلاحي في الجزائر: يستند النشاط الفلاحي في الجزائر على ثلاث مقومات رئيسية تتمثل في:

1.2.2.الأراضي الزراعية: تتربع الجزائر على مساحة إجمالية قدرها 2,381,741 كيلومتر مربع ما يعادل 238 مليون هكتار وهي بذلك أكبر بلد إفريقي، بحيث تمثل مساحة الأراضي الزراعية الإجمالية مساحة 44 مليون هكتار أي بمعدل 18.5% من المساحة الإجمالية، ويستغل منها فعليا ما يعادل 8.56 مليون هكتار(*Statistiques agricoles, 2019 – MADR*, s. d.)، أما فما يخص تطور مساحات الأراضي المخصصة للزراعة في الجزائر فنبينها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة: 2014-2019

الأرض بالهكتار	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
محاصيل عشبية	4368417	4373690	4561388	4504101	4682024
ساكنة أو سباتية	3093664	3030487	2909419	3042481	2848556
أشجار وفواكه	929641	942871	942977	903240	910322
الكروم	70664	70463	69642	68786	68649

مروج طبيعية	25468	31915	53042	49978	54117
المجموع	8487854	8449425	8536468	8568586	8563669

المصدر: بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة (*Statistiques agricoles, 2016-2019 – MADR*, s. d.) واحصائيات الديوان الوطني للإحصاء(*ONS : Office National des Statistiques*, 2016-2018, s. d.).

بقراءة لبيانات الجدول رقم (1) أعلاه نلاحظ بأن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في الجزائر بلغت ما مساحته 8.56 مليون هكتار سنة 2019 أي زيادة بمساحة قدرها 75815 هكتار ما يعادل 0.89% نسبة لسنة 2014، بحيث يغلب عليها طابع زراعة المحاصيل العشبية بمساحة مقدرة بحوالي 4.4 مليون هكتار في المتوسط، وعليه يتضح لنا بأن هناك وضعية استغلال غير كاملة للأراضي الزراعية، فبالرغم من المقدار الهائل للمقومات الطبيعية التي تحوز عليها الجزائر خاصة الموارد الأرضية، تبقى المساحة المستغلة للنشاط الفلاحي في حدود 3.6% مقارنة بمساحة الجزائر، و18.5% مقارنة بالمساحة الإجمالية للأراضي المخصصة للزراعة.

2.2.2.الثروة المائية: بالإضافة إلى الموارد الأرضية تحوز الجزائر كذلك على موارد مائية، يمكن تقسيمها إلى: موارد مائية مطرية ويعبر عنها بحجم كميات الأمطار المتساقطة، وموارد مائية سطحية تشمل مياه السدود، المحاجر المائية، والأنهار، وكذلك الموارد المائية الجوفية كاحتياطي مياه باطنية في المناطق الصحراوية للبلاد (زلاطو، 2019، ص 40)، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال بيانات الجدول (2) و(3) بخصوص الموارد المائية المطرية، والموارد المائية السطحية والجوفية على الترتيب:

الجدول (2): متوسط هطول الأمطار بحسب المناطق الجغرافية الوحدة: ملم

النطاق الجغرافي/المنطقة	الشرق	الوسط	الغرب
الساحل	900	700	400
الأطلس التلي	1400-800	1000-700	600
الهضاب العليا	400	250	250
الأطلس الصحراوي	400-300	200	150
الصحراء	150-20	150-20	150-20

المصدر: (Bousmaha & Boulkaibet, 2020, p. 11)

تتميز الجزائر بمناخ متنوع يجمع بين مناخ البحر الأبيض المتوسط في الجزء الشمالي والمناخ الشبه القاحل في الهضاب العليا والمناخ الصحراوي جنوب البلاد، بحيث يتسم مناخ البحر الأبيض المتوسط بتهاطل الأمطار الغزيرة خلال فصل الشتاء، والندرة وارتفاع الحرارة خلال فصل الصيف، وهو ما يجعل هطول الأمطار موزع بصفة غير منتظمة (Benhaddad, 2022, p. 340) على المناطق التي تقع في نطاقه الجغرافي وبالتحديد الساحل والأطلس التلي، فمن الجدول رقم (2) أعلاه نلاحظ أن متوسط هطول الأمطار ضمن النطاق الجغرافي للساحل والأطلس التلي سجل كمية أمطار تتراوح في المتوسط بين 900 ملم و 1400ملم خلال السنة بالنسبة لمنطقة الشرق، في حين سجلت منطقة الغرب ضمن نفس النطاق الجغرافي كمية صغرى من الأمطار بمقدار متوسط يتراوح بين 400 ملم و 600 ملم خلال السنة،

أما بخصوص النطاق الجغرافي للهضاب العليا فبسب مناخه الشبه القاحل أثر ذلك على كمية الأمطار المتساقطة إذ بلغ متوسط الهطول خلال السنة أعلى كمية 400 ملم سجلت بمنطقة الشرق في حين سجلت كل من منطقة الوسط والغرب كمية 250 ملم خلال السنة، أما باقي النطاق الجغرافي للجزائر يمثل سلسلة الأطلس الصحراوي والصحراء الكبرى ويتصف مناخ هذه المناطق بدرجات الحرارة المرتفعة نظرا للمناخ الصحراوي القاحل الذي يميزها، بحيث سجلت المناطق الثلاثة للوطن بحسب معطيات الجدول رقم (2) كميات أمطار أقصاها في المتوسط 150 ملم خلال السنة، وإضافة إلى هذه الموارد المائية المطرية نجد كذلك موارد مائية سطحية وجوفية نستعرضها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): الموارد المائية السطحية والجوفية بحسب المناطق الجغرافية الوحدة: مليار م3

الأحواض الهيدروغرافية	مناطق التجمع المائي	مياه سطحية	مياه جوفية	مجموع الموارد المائية
وهران–شط الشرقي	وهران، المقطع، التافنة، الشرقي	1	0.6	1.6
الشلف–زهرز	الظهرة، الشلف، زهرز	1.5	0.33	1.83
الجزائر–الصومام–الحضنة	الجزائر، سيباو، يسر، الصومام، الحضنة	3.4	0.74	4.14
قسنطينية–سيبوس–ملاق	قسنطينة، الرمال، سيبوس، ملاق	3.7	0.43	4.43
الصحراء	الصحراء، شط ملغيغ	0.2	5	طبقة المياه الجوفية الألبية

المصدر: بالاعتماد على (Benhaddad, 2022, p. 346) و(Guereueb & Ferhat, 2021, p. 305).

بقراءة تحليلية لهذا الجدول نجد بأن الحوض الهيدروغرافي الغربي: وهران– شط الشرقي يسجل أقل كمية للموارد المائية بمقدار 1.6 مليار متر مكعب تتوزع بين 1 مليار متر مكعب كمياه سطحية و0.6 مليار متر مكعب في شكل مياه جوفية، مقارنة بالحوض الشرقي قسنطينة – سيبوس – ملاق والذي سجل 4.43 مليار متر مكعب كمجموع للموارد المائية السطحية والجوفية بحجم 3.7 و0.43 مليار متر مكعب على الترتيب، وهذا ما يفسره متوسط هطول الأمطار خلال السنة بحسب معطيات الجدول رقم (2) سابقا أين سجلت المنطقة الغربية أقل كمية للموارد المطرية مقارنة بالمنطقة الشرقية، وهو ما ينطبق تماما على حوض الصحراء والذي بلغ حجم المياه السطحية فيه 0.2 مليار متر مكعب أقل كمية مقارنة بالأحواض الهيدروغرافية الشمالية الأربعة، ولكن الأمر عكس ذلك اذا تحدثنا عن مخزون المياه الجوفية فالصحراء الجزائرية تقع ضمن نطاق طبقة المياه الجوفية الألبية (La Nappe Albienne) وهو أكبر احتياطي للمياه العذبة في العالم. يحتوي على أكثر من 50000 مليار متر مكعب من المياه العذبة.

3.2.2. اليد العاملة: وتعتبر من أهم المقومات التي يعتمد عليها الشغل بصفة عامة والفلاحة بصفة خاصة، أما ما تعلق بتطور معدل العمالة في القطاع الفلاحي في الجزائر، فيمكن توضيحه من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): معدل اليد العاملة في قطاع الفلاحة نسبة إلى باقي قطاعات الشغل

	2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
نسبة الرجال	10,03	9,71	11,49	11,41	11,08
نسبة النساء	3,34	3,13	3,95	3,87	3,68
نسبة العمالة	8,83	8,53	10,16	10,09	9,79

المصدر: (*World Bank Open Data*, s. d.)

الملاحظ من الجدول أعلاه أن معدل العمالة في القطاع الفلاحي نسبة إلى باقي قطاعات الشغل الأخرى، لا يتجاوز نسبة 10% طيلة فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 2015 و2020، كما أن معدل عمالة الرجال يقدر بثلاثة أضعاف معدل عمالة النساء، بمعدل 11.08% للرجال و3.68% للنساء سنة 2019.

3.2. إنتاجية النشاط الفلاحي في الجزائر: وتجمع بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني على النحو الاتي:

الجدول رقم (5): تطور إنتاجية النشاط الفلاحي في الجزائر الوحدة: مليون

الإنتاج الزراعي	2016	2017	2018	2019
الحبوب/ قنطار	34.4	34.7	60.9	56.3
المحاصيل الصناعية/ قنطار	12.8	12.5	15.8	17.1
البقوليات/ قنطار	0.7	1	1.3	1.3
الخضروات/ قنطار	130.8	130	136.5	146.7
الأشجار المثمرة والكروم/ قنطار	51.6	52.9	51.7	58.9
الإنتاج الحيواني	2016	2017	2018	2019
الماشية/ رأس	35.6	35.7	36	36.6
اللحوم الحمراء/ قنطار	5.3	5.4	5.2	5.2
اللحوم البيضاء/ قنطار	5.1	5.2	5.4	5.7
الصوف/ قنطار	0.3	0.3	0.3	0.3
الحليب/ لتر	3597	3521	3279	3597

المصدر: بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة (*Statistiques agricoles, 2016-2019 – MADR*, s. d.)

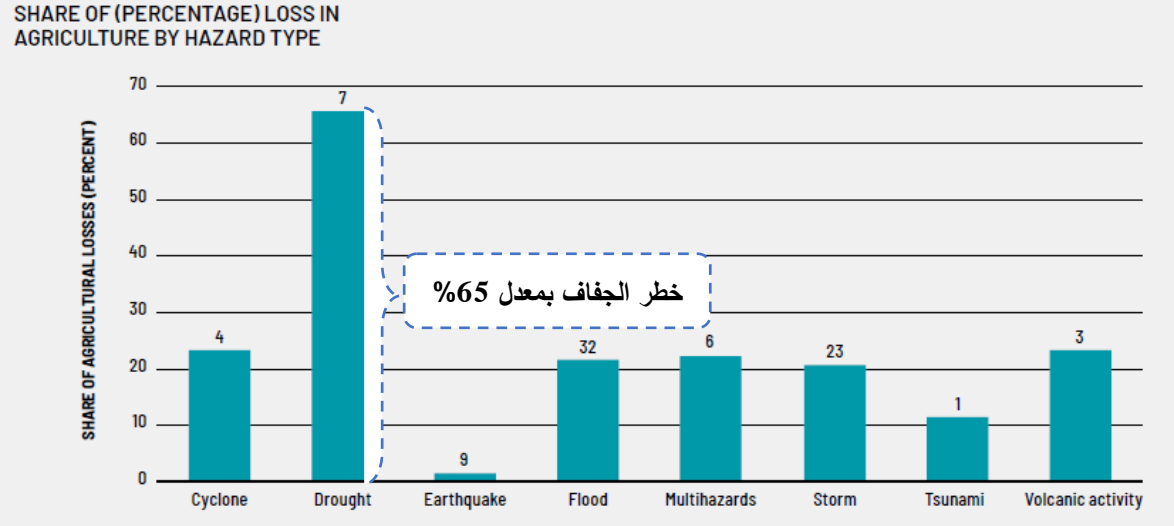
بقراءة وصفية أولية لمعطيات الجدول رقم (5) نلاحظ أن إنتاجية النشاط الفلاحي في الجزائر تأخذ منحى متزايد وبمعدلات تغير ضعيفة، سواء ما تعلق بالإنتاج الزراعي أو الإنتاج الحيواني، باستثناء إنتاجية القطاع الفلاحي من الحبوب أين حققت فارق يقدر بحوالي 21.9 مليون قنطار سنة 2019، أي بمعدل زيادة 63% مقارنة بسنة 2016، أما خلاف ذلك نلاحظ بأن باقي الشعب الزراعية والحيوانية قد عرفت نوع من الثبات في معدل الإنتاجية أو زيادات طفيفة، الأمر الذي يجعلنا نبحث في الأسباب والعوائق، ونخص بالذكر هنا المخاطر المهددة للقطاع الفلاحي.

4.2. المخاطر المهددة للنشاط الفلاحي: إن طبيعة النشاط الفلاحي وارتباطه بالعوامل الطبيعية والبشرية السابق الإشارة لها، قد يعرضه لجملة من المخاطر المباشرة وغير المباشرة، فالخطر الفلاحي هو ذلك الحادث العشوائي المحتمل الوقوع لسبب طبيعي أو بشري، تتبعه خسائر في الإنتاج الزراعي والحيواني (قلوم ومسعودي، 2024، ص 269)، ويشمل الخطر الفلاحي خمس مجموعات أو أصناف نذكرها على النحو التالي:

- **الأخطار الطبيعية (المناخية):** وهي مختلف التهديدات الناجمة عن عنصر الطبيعة وتغيراتها والتي من الممكن أن تلحق ضرر بالنشاط الفلاحي(سلاوي، 2024، ص 14)، بمتوسط خسارة قدر على المستوى العالمي بـ 23% مقارنة بالقطاعات الأخرى، وبمعدل فرعي 49% و45% بالنسبة للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية على

الترتيب، كتقدير عالمي لمتوسط الخسارة في إنتاج هاتين الشعبتين(FAO, 2023, p. 17)، نتيجة لعدم انتظام مستوى هطول الأمطار وتشكل الفيضانات والسيول الجارفة، العواصف، ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، خاصة وأن خطر الجفاف يعتبر من أشد الأخطار الطبيعية تأثيرا على النشاط الفلاحي، مقارنة بتوزيع معدلات خسارة الإنتاج الفلاحي من جراء باقي الأخطار الطبيعية كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): معدلات خسارة الإنتاج الفلاحي العالمي بحسب الأخطار الطبيعية



المصدر:(FAO, 2023, p. 19)

- **الأخطار الصحية (الأمراض):** وتسمى كذلك بالأمراض الفلاحية لكونها أمراض تصيب السلامة الصحية للمزروعات من محاصيل وأشجار، وكذلك الحيوانات، وقد تكون أمراض عادية موسمية أو أمراض معدية معروفة، أو أمراض جديدة استثنائية، مثل الأمراض الفطرية والفيروسية وغيرها(بوراس ومحفوظ، 2021، ص 150).
- **الأخطار البشرية:** خطر يعتبر الإنسان مولدا لسببية وقوعه، مثل المخاطر المهنية: السرقة، وإتلاف أدوات الإنتاج، أو خطر يلحق بشخصه كتعرض الفلاح للمرض أو الوفاة (Lezoul & Khaloui, 2023, p. 678)، بالإضافة إلى بعض التصرفات التي تبدر من الفرد سواء عن قصد أو دونه وتنجم عنها بعض الكوارث مثل الحرائق.
- **الأخطار المؤسساتية:** وهي كل ما ارتبط بالسياسات والقوانين المنظمة للنشاط الفلاحي، والواردة ضمن المراسيم واللوائح التنظيمية، والتي قد تقيد الفلاح باعتبارها متغير جديد واجب الالتزام به، مثل اعتماد معايير بيئية احترازية، أو ضبط استخدام بعض المبيدات والمواد الكيميائية، وغيرها (غردي، 2017، ص 140).
- **الأخطار الاقتصادية:** وترتبط بالتغيرات الطارئة على أسعار السوق، وكذلك مخاطر عدم السداد ومخاطر السيولة، فبالنسبة لمخاطر أسعار السوق فقد تكون نتيجة لعوامل طبيعية مثل تقلبات المناخ وتذبذب الأسعار نتيجة لحدوث تغيرات العرض والطلب، أو بسبب الفارق الزمني المسجل بين مرحلة اختيار نوع المحصول قصد

زرعه ومرحلة جنيه، وكنتيجة لهذا فإن الفلاح يكون في وضعية نقص السيولة أو انعدامها وبتالي استحالة تسديد ديونه أو اقتناء مستلزماته واحتياجاته ضمن دورة الاستغلال الفلاحي (بوراس و محفوظ، 2021، ص 150).

3. التدابير الحكومية الموجهة لدعم النشاط الفلاحي في الجزائر: وهنا نميز بين تلك التدابير الاستراتيجية كمخططات تنموية وسياسات وطنية لتطوير القطاع الفلاحي، وتدابير مالية كآليات لتمويل النشاط الفلاحي في الجزائر:

1.3. التدابير الاستراتيجية:

1.1.3.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): تبعا لمخرجات المشاورات الوطنية المتعلقة بتقييم القطاع الفلاحي في الجزائر، وبرنامج التعديل الهيكلي الفلاحي (PASA)، أطلقت الحكومة الجزائرية ضمن التدابير الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000 (Bessaoud, 2023, p. 39)، وهو عبارة عن توجه جديد يهدف إلى ترقية الأطر التقنية والمالية والتنظيمية قصد الرفع من إنتاجية القطاع الفلاحي في حدود المقومات الطبيعية المتاحة واستغلالها بفعالية وعقلانية (بن صويلح، 2017، ص 187)، وبتالي التأثير على عدد معتبر من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، كما هو مبين من خلال المصفوفة الأتية:

الجدول رقم (6): مصفوفة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لبرامج مخطط (PNDA)

البرنامج/الأثر	محاربة الفقر	القدرة الشرائية	التشغيل	الحد من النزوح	حماية البيئة	التوازن الجغرافي	التنمية
التشجير	+++	++	+++	+++	+++	+++	++
أراضي الامتياز	+++	++	+++	+++	+++	++	++
تكثيف الإنتاج	++	+++	++	++	++	++	+++
حماية المراعي	+++	++	++	++	+++	++	++
حماية الواحات	+++	++	++	+++	+++	+++	++

المصدر: (Bouri et al., 2012, p. 42-43)

بحيث: +++ أثر قوي، ++ أثر متوسط، + أثر ضعيف، – غير مؤثر.

2.1.3.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR): تم توسيع نطاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2003 ليشمل دعم المناطق الريفية، وبالتالي تم تغيير اسمه إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث هدف هذا المخطط إلى (Bouchikhi, 2009, p. 39):

- المساهمة في مكافحة الفقر وتنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية؛
- الحفاظ على البيئة وتشجيع الاستثمار؛
- تعزيز الأمن الغذائي للبلد من خلال إعطاء الأولوية للمنتجات الغذائية الأساسية؛
- تعزيز تكييف نظم الإنتاج مع الظروف المناخية الزراعية؛
- مواصلة تطوير نظم توفير المياه وتوسيع المساحات المروية ضمن الحدود المسموح بها للاستخدام المستدام للموارد؛

- استزراع جزء من الأراضي البور والأراضي غير المستغلة لتوسيع قاعدة الإنتاج، كتكملة لاستصلاح الأراضي؛
- تطوير زراعة المشاريع الصحراوية والواحات وشبه الواحات؛
- مواصلة وتعزيز مكافحة التصحر من أجل حماية الأراضي الشاسعة المهددة بالتصحر.

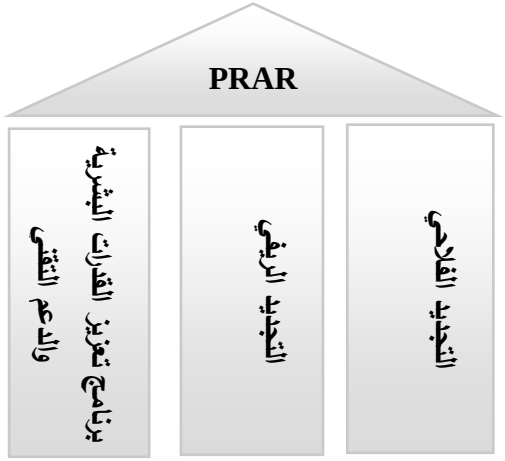
3.1.3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR):

إن صدور قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 في 03 أوت 2008، والذي تضمن المحاور الكبرى للتنمية الفلاحية والريفية، وخطاب رئيس الجمهورية خلال لقاء بسكرة في فيفري 2009، قد أسس لسياسة وطنية للتجديد الفلاحي والريفي، سياسة تهدف إلى جعل الفلاحة في الجزائر محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في القطاعات الزراعية والغذائية الاستراتيجية وتعزيز التنمية المتكاملة لجميع المناطق الريفية، وذلك من خلال الالتزام بالمحاور التالية (المادة 2، قانون التوجيه الفلاحي، 2008):

- الزراعة من أجل النمو والأمن الغذائي والأمن القومي؛
- إطار تشريعي وتنظيمي يتكيف بشكل أفضل مع متطلبات التجديد الفلاحي والريفي؛
- تعبئة أفضل لكل الفاعلين في المجال الفلاحي وتعظيم مساهمتهم؛
- تحديث وتطوير للصناعات الزراعية والتحويلية خلفيا وأماميا؛
- تنظيم اقتصادي فعال، وتسويق ذو جودة لضمان تقديم إنتاج ذو قيمة؛
- جهاز أكثر فعالية للإشراف والبحث والتطوير؛
- تعزيز وظيفة الرقابة على القطاع.

وتستند سياسية التجديد الفلاحي والريفي في الالتزام بتحقيق محاورها الكبرى على ثلاثة دعائم أو ركائز رئيسية، نوضحها على النحو التالي:

الشكل رقم (2): سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر



المصدر: (The path of the agricultural and rural renewal – View and prospects. FAOLEX, s. d., p. 6)

بحيث:

- **التجديد الفلاحي (RA)**: يركز على البعد الاقتصادي للقطاع وربحيته لضمان الأمن الغذائي للبلاد على المدى الطويل، كما يشجع على إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ)، وكذلك الدعم الموجه نحو قنوات التجميع وسلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطا، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل)، قصد خلق قيمة مضافة للقطاع الفلاحي واستدامتها على طول السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك.
- **التجديد الريفي (RR)**: الهدف من برنامج التجديد الريفي هو تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في المناطق الريفية، من خلال فكرة أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون التكامل بين التجمعات السكانية الريفية وتجميع الموارد والوسائل المتاحة، من خلال تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المحلية المتكاملة (PPDRI) من قبل الجهات الفاعلة محليا على مستوى كل إقليم أو منطقة، مع التركيز على اللامركزية ومراعاة قواعد الحكم الراشد في التسيير.
- **برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT)**: ويمثل الركيزة الثالثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، ويهدف هذا البرنامج إلى إزاحة العراقيل وتسليط الضوء على النقاط العالقة والأسئلة المطروحة من قبل الفاعلين في القطاع الفلاحي بخصوص الأدوار والمهام الموكلة لهم في ظل هذه السياسة الجديدة، فعزز البرنامج من القدرات البشرية وعمل على مرافقة وتكوين مهني القطاع من خلال تعريفهم بأساليب الزراعة الحديثة المتعلقة بالمكننة، البذور، الأسمدة، المبيدات، وغيرها، مع التركيز على الجانب المتعلق بالبحث، التكوين، التوعية وتحسين المعارف والمهارات، لكونه يساهم في تحسين الإنتاج والإنتاجية.

2.3. التدابير المالية: قصد تجسيد برامج السياسة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي كان من الضروري توفير الدعم المالي المناسب، من خلال وضع تدابير جديدة لتمويل القطاع الفلاحي، من خلال:

1.2.3.الصناديق الوطنية: من ضمن التدابير التي جاءت بها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ومست الصناديق الوطنية للدعم الفلاحي، نجد توجه الدولة إلى إعادة هيكلة الصناديق السابقة ودمجها وأرصدة حساباتها ضمن صندوقين وطنيين جديدين (المواد 58 و59 من قانون المالية رقم 12-12، 2012 .s .d ,pdf.)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) والصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR)، بموجب المرسومين التنفيذيين المؤرخين في 01 أوت 2013: (الجريدة الرسمية العدد 41، 2013، s. d ,pdf.) رقم 13-280 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139-302، ورقم 13-281 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 على الترتيب، بحيث يندرج ضمن كل صندوق ثلاثة صناديق فرعية (جرفي، 2019، ص 129):

- **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)**: ويضم الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي (FNDIA)، صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية (FPZPP)، الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA).

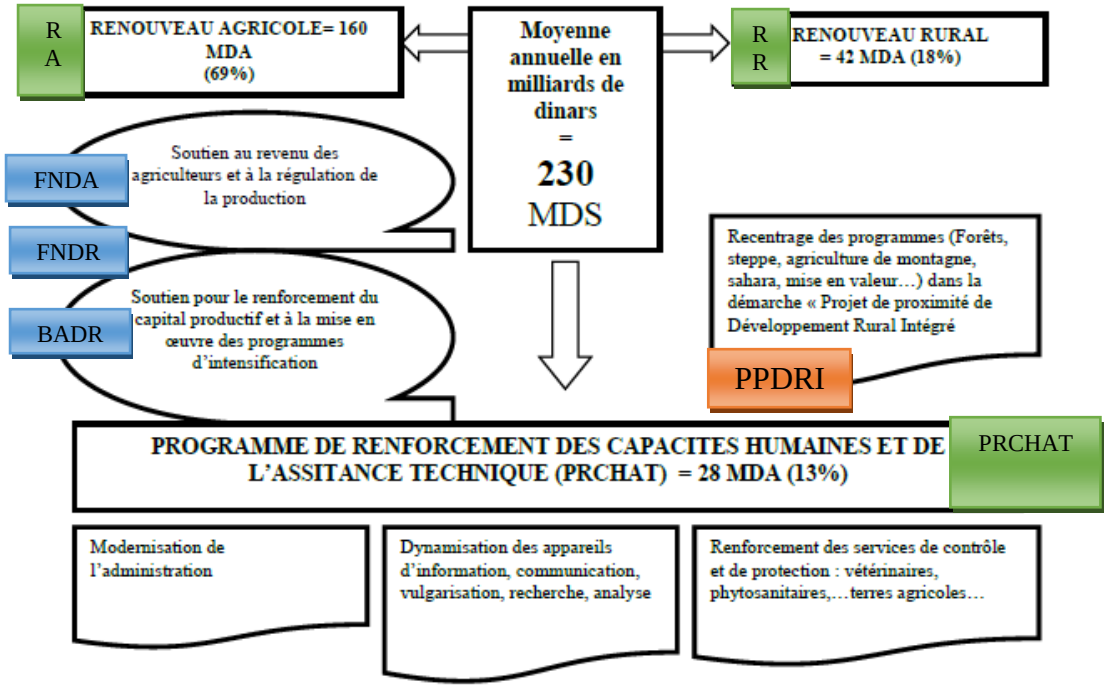
- **الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR):** ويضم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDPPS)، صندوق التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)، صندوق دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين (FSAEPEA).

2.2.3. التمويل البنكي: ويعتبر بمثابة تمويل مباشر للفلاح، بحيث يتيح له بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ثلاثة أنواع من القروض (*Financement pour Agriculteurs – BADR BANQUE*, s. d.):

- **القرض الموسمي الرفيق (R'FIG):** قرض مدعم من قبل الدولة ومصمم للأفراد الفلاحين ومربي المواشي، بدون فائدة وبتمويل أقصاه 100 مليون دج.
- **القرض الاستثماري التحدي (ETTAHADI):** وهو عبارة عن قرض استثماري مدعوم بمعدل فائدة متدرج من 0% خلال السنوات الخمس الأولى، إلى 3% خلال بلوغ المشروع سنته التاسعة، ليدخل بعدها ضمن معدل الفائدة العادي للبنك بعد السنة العاشرة، يمنح لإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أو يمنح لمستثمرات فلاحية قائمة قصد استصلاح أراضي زراعية غير مستغلة ترجع ملكيتها للقطاع الخاص أو للدولة.
- **القرض الإيجاري (LEASING):** أو التأجير التمويلي وهو قرض تأجيري لاستئجار الآلات الزراعية المصنعة محليا، مرتبط أساسا بالمشاريع الاستثمارية، وفق معدلات فائدة مدعمة من طرف الدولة.

وفي الأخير وبعد ما تم استعراضه بخصوص التدابير الحكومية الاستراتيجية والمالية لدعم النشاط الفلاحي، يمكن لنا اختصر ما سبق ضمن الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): خريطة التدابير الحكومية لدعم النشاط الفلاحي في الجزائر



المصدر: (*The path of the agricultural and rural renewal – View and prospects FAOLEX*, s. d, p. 28)

4.التأمين كآلية لإدارة مخاطر النشاط الفلاحي في الجزائر: إن مفهوم إدارة المخاطر مفهوم واسع ومتشعب، يتمركز حول التحكم في الأخطار والتقليل من حدتها أو تحملها بمقدار يكون ضمن مجال كفاية الموارد المالية المخصصة لمواجهات الخسائر العشوائية المحتملة (Lezoul & Khaloui, 2023, p. 678)، من خلال سيرورة محددة تطبق استراتيجيات مختلفة تستند إلى وسائل وآليات متنوعة مثل التأمين.

1.4.سيرورة إدارة المخاطر الفلاحية: المعلوم أن سيرورة إدارة المخاطر الفلاحية وغيرها تستند في عملها إلى جملة من الخطوات (قلوم ومسعودي، 2024، ص 270):

- **تحديد طبيعة المخاطر الفلاحية:** كخطوة أولية أساسية قصد تحديد ومعرفة المخاطر المهددة للنشاط الفلاحي؛
- **تحليل المخاطر الفلاحية:** ويقصد هنا عملية تصنيف المخاطر الفلاحية وتحديد مصدرها؛
- **تقييم المخاطر الفلاحية:** وهنا يستوجب تبيان درجة احتمالية تحقق الخطر، وشدة الآثار المترتبة عنه بعد الحدوث؛
- **التحكم في المخاطر الفلاحية:** وتقتضي اختيار الاستراتيجيات والآليات المناسبة للتقليل من احتمالية الخطر وخسارته؛
- **التغذية العكسية:** كمتابعة مستمرة ودورية لتقييم للخطوات السابقة قصد تحديد واكتشاف مخاطر فلاحية جديدة أو تصويب مكامن الفشل والضعف في التحكم بالنسبة للمخاطر الفلاحية القديمة.

2.4. استراتيجيات إدارة المخاطر الفلاحية: بالنظر إلى متطلبات الخطوة الرابعة ضمن سيرورة إدارة المخاطر الفلاحية والمتعلقة بالتحكم، نجد بأنها تقتضي اختيار جملة من الاستراتيجيات، وتشمل كل منها على آليات بحسب حجم النشاط، والقدرة المالية، والمستوى التشغيلي، فبالنسبة للفلاح نجد (Lezoul & Khaloui, 2023, p. 678)، (قلوم ومسعودي، 2024، ص 270):

- **استراتيجية الوقاية من الخطر:** من خلال مجموعة من التدابير الهادفة إلى تفادي وتجنب الخطر والذي في الغالب يكون معلوم، مثل تفادي زراعة محصول معين في منطقة معينة، لاعتبار الظروف المناخية غير الملائمة لهذا المحصول.
- **استراتيجية التقليل من الخطر:** وتعتبر خط الدفاع الثاني لإدارة المخاطر الفلاحية من خلال التقليل من شدة آثارها في حال وقوعها، تستخدم عدة آليات نذكر منها تنويع محفظة الأنشطة الإنتاجية الزراعية والحيوانية، بحيث في حال تضرر شعبة إنتاجية ما، ليس بالضرورة تضرر باقي الشعب، وهو تماما ما يتفق مع الحكمة الشهيرة: "لا تضع كل البيض في سلة واحدة".
- **استراتيجية تحمل أو نقل الخطر:** وتقوم إما على تحمل الفلاح للخطر وتبعاته بالاعتماد على مدخراته الخاصة، أو نقل وتحويل الخطر إلى طرف أخر أكثر ملاءة مالية، وهنا ينطبق الوصف الدقيق على التأمين باعتباره تقنية تسمح بتحويل المخاطر وما يترتب عنها من الفلاح المكتتب في عقد تأمين إلى شركة التأمين، مقابل دفعه

لأقساط كثمن للتغطية التأمينية، وتلقيه لعوضا مالي بمجرد تحقق المخاطر المؤمن ضدها، ما يمكنه من جبر ضرره وإصلاح ما لحق به وضمان استمرارية نشاطه الاستغلالي.

أما بالنسبة للسوق أو القطاع الفلاحي، والدولة، فاستراتيجيات إدارة المخاطر الفلاحية هي نفسها، لكن بوسائل وآليات مختلفة عن تلك المطبقة على مستوى الفلاح، وهذا ما يمكن إبرازه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): الاستراتيجيات والآليات الممكنة لإدارة المخاطر الفلاحية

الاستراتيجية/المستوى	الفلاح	السوق/القطاع	الدولة
الوقاية من الخطر	تفادي بعض الأنشطة تطبيق التكنولوجيا	تكوين في إدارة المخاطر	سياسات ماكرو اقتصادية الوقاية من الكوارث الطبيعية الوقاية من الأمراض الفلاحية
التقليل من الخطر	التنويع في الإنتاج الفلاحي	عقود تأمين، عقود إنتاج وتسويق، تنويع الاستثمار	نظام ضريبي يضمن تجانس المداخيل، برامج لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وتدابير في حالة الأوبئة
تحمل الخطر	مدخرات، وقروض من المحيط العائلي	تعويضات التأمين، قروض بنكية، مصادر مالية أخرى	البرامج والمخططات الوطنية لدعم الفلاحة

المصدر: بالاعتماد على (*Gestion des risques dans l'agriculture, OECD, READ online*, s. d., p. 32-33)

3.4. التأمين الفلاحي في الجزائر: تضم السوق الجزائرية للتأمينات 27 شركة تأمين، تصنف بحسب طبيعة النشاط إلى شركات تأمين على الأضرار وشركات تأمين على الأشخاص، وتصنف بحسب مطابقة الأعمال للشريعة الإسلامية إلى شركات تأمين تكافلي وشركات تأمين تقليدي، وإذا نظرنا من حيث الشكل القانوني نجد بأن هناك شركات تجارية وأخرى ذات الشكل التعاوني (*Sociétés d'assurance – Conseil National des Assurances*, s. d.)، فمن أصل تعاونيتين للتأمين نجد الصندوق الوطني للتعاون أو التعاضد الفلاحي (CNMA)، تأسس بتاريخ 2 ديسمبر 1972 وارتبط وجوده بالنشاط الفلاحي في الجزائر، يعتبر رائد في مجال التأمين الفلاحي على مستوى السوق الوطنية للتأمين، يشاركه في ذلك كل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) والشركة الجزائرية للتأمين (2A) سابقا أو المجموعة الخليجية للتأمين (GIG) حاليا، بحيث توفر مجموعة من المنتجات التأمينية لمواجهة مختلف المخاطر الفلاحية، تتقسم بحسب الشعبة الفلاحية إلى (ديلمي و زغبة، 2021، ص 566-567):

- **منتجات تأمين المحاصيل الزراعية ضد**: البرد، الصقيع، الحريق، الأمراض، .... الخ؛
- **منتجات تأمين الأصناف الحيوانية ضد**: النفوق، المرض، السرقة، ...الخ؛
- **منتجات تأمين العتاد والأدوات الفلاحية ضد**: السرقة، الحوادث المادية، الإتلاف، والأعطاب وغيرها.

قد تكون هذه المنتجات التأمينية على شكل وثائق وعقود منفصلة، وقد تكون على شكل باقة مجمعة لعدد من المنتجات التأمينية، مثل باقة ثقة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

الشكل رقم (4): باقة ثقة للتأمين الفلاحي



المصدر: (بن عزة، 2023، ص 121)

يتبع النشاط التقني لمنتجات التأمين الفلاحي تدفقات مالية واردة في شكل أقساط وصادرة في شكل تعويضات، يمكن أن نستعرض بالاستناد عليها، تطور نشاط التأمين الفلاحي في الجزائر على النحو الاتي:

الجدول رقم (8): تطور التأمين الفلاحي في الجزائر

	2016	2017	2018	2019
اجمالي أقساط قطاع التأمين/ مليون دج	118321	120250	125005	130839
أقساط التأمين الفلاحي/ مليون دج	2256	1628	2439	2882
التأمين الفلاحي نسبة لباقي القطاع %	2	1	2	2
تعويضات التأمين الفلاحي/ مليون دج	1237	944	1023	944
عدد الملفات (الأخطار)/ وحدة	/	/	8412	5407
معدل الكفاية %	55	58	42	33
معدل التسوية %	/	/	55	49
التكلفة المتوسطة دج	/	/	121612	174588

المصدر: بالاعتماد على (*Notes de conjoncture, 2016-2019 – Conseil National des Assurances*, s. d.)

و(*Analyse du marché, 2016-2019 – Conseil National des Assurances*, s. d.)

الملاحظ من معطيات الجدول رقم (8) أن السوق الجزائرية للتأمين بجميع فروعها، خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2019 عرفت نمو مستمر في حجم أقساط التأمين بتغير قدره 12518 مليون دج أي بمعدل زيادة 10.57%، ما يفسر بزيادة عدد العقود التأمينية المكتتب فيها من سنة إلى أخرى، لكن الأمر يختلف إذا تحدثنا عن فرع التأمين الفلاحي فنلاحظ أن حجم أقساطه يتغير بوتيرة غير مستقرة، خاصة الانخفاض المسجل في سنة 2017 بفارق 628 مليون دج مقارنة بسنة 2016، بالإضافة إلى أن نسبة أقساط التأمين الفلاحي مقارنة بباقي الفروع التأمينية لا تتعدى 2% طيلة فترة الدراسة، نتيجة لتراجع اقبال الفلاحين على تأمين أنشطتهم الفلاحية ضد مختلف المخاطر المهددة لهم، بالرغم من أن للتأمين الفلاحي مساهمة كبيرة في تسوية الخسائر المترتبة عن تحقق هذه المخاطر، فنلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل التسوية لسنتي 2018 و2019 قد بلغ 55% و49% على الترتيب وهو مؤشر إيجابي باعتباره يعكس نسبة عدد الملفات (الأخطار) التي تم تسويتها ودفع التعويضات عنها مقارنة بإجمالي عدد الملفات المصرح بها، بمعنى أخر أن التأمين الفلاحي يدير مخاطر النشاط الفلاحي في حدود 50% كوتيرة تسوية، وبتكلفة متوسطة كتعويض عن الخطر الواحد بقيمة 121612 دج و 174588دج لسنتي 2018 و2019 على الترتيب، كما أن مجموع التعويضات المدفوعة تمثل في المتوسط ما نسبته 50% من إجمالي الأقساط المحصلة طيلة فترة الدراسة كمؤشر إيجابي لمعدل كفاية أقساط التأمين الفلاحي لتغطية تعويضاته من ناحية تقنية فقط دون اللجوء إلى العوائد الاستثمارية من الناحية المالية.

5.خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية في طياتها موضوع النشاط الفلاحي في الجزائر من منظور المقومات الطبيعية والبشرية المتاحة أمامه والمخاطر المهددة له، وذلك بهدف تطوير القطاع واستدامة نموه ضمن هذا النطاق، من خلال معالجة الإشكالية المطروحة حول مدى مساهمة التدابير الحكومية والتغطية التأمينية في دعم النشاط الفلاحي في الجزائر وإدارة مخاطره، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن المناسبين لشقي الدراسة النظري والتطبيقي، أين توصلنا في الأخير إلى:

1.5.النتائج:

- بالرغم من الموارد الأرضية التي تزخر بها الجزائر، ما يعادل 238 مليون هكتار، تبقى المساحة المستغلة للنشاط الفلاحي في حدود 3.6% مقارنة بمساحة الجزائر، و18.5% مقارنة بالمساحة الإجمالية للأراضي المخصصة للزراعة؛
- التنوع المناخي الذي يميز الجزائر انعكس على توازن مواردها المائية المطرية، السطحية والجوفية، ما أثر على تمركز النشاط الفلاحي في مناطق من الوطن دون غيرها، وانعكس بدوره على استغلال الموارد الأرضية، خاصة في الصحراء والتي تعتبر أكبر مورد مائي جوفي بالنظر إلى موقعها ضمن نطاق طبقة المياه الجوفية الألبية؛

- غياب استراتيجية التنوع في محفظة الأنشطة الزراعية ضمن إنتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر، كون الطابع الغالب عليها هو زراعة المحاصيل وبالتحديد الحبوب من القمح والشعير بمعدل زيادة 63% طيلة فترة الدراسة، مقارنة بنمو إنتاجية باقي الشعب الأخرى، سيزيد من درجة تمركز الأخطار المهددة للنشاط الزراعي؛
- المخاطر المناخية من أشد المخاطر تأثيرا على القطاع الفلاحي بمعدل23% مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة خطر الجفاف والذي يفوق معدل تأثيره نسبة 65%؛
- الاستمرار في المراجعة والتوجيه المتجدد للتدابير الحكومية سواء تلك التدابير الاستراتيجية من برامج ومخططات وسياسات وطنية، أو تدابير مالية كآليات مباشرة وغير مباشرة لدعم وتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، من شأنه المساهمة بشكل إيجابي في إصلاح القطاع الفلاحي وضمان دوره في تحقيق الأمن الغذائي واستدامة نموه؛
- يدير التأمين المخاطر الفلاحية في الجزائر بمعدل 50% كتسوية للمطالبات بالتعويض عن المخاطر المتحققة في حدود 50% من قيمة الأقساط المحصلة؛
- بالرغم من المساهمة التقنية والمالية الفعالة للتأمين في إدارة مخاطر القطاع الفلاحي إلا أن اقبال الفلاح الجزائري للاكتتاب في عقود منتجاته يبقى ضعيف في حدود 2% مقارنة بباقي الفروع التأمينية الأخرى.

2.5.التوصيات:

- التشجيع على الاستثمار الفلاحي من خلال توجيه مشاريع الشباب ضمن حيز المؤسسات الناشئة Startup والمقاولاتية الخضراء؛
- إشراك جميع الفاعلين: دولة، مستثمر، مستهلك، ضمن المشروع الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ومواصلة الجهود قصد الرقي بالقطاع الفلاحي والرفع من إنتاجيته وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي واستدامة نموه؛
- نشر المزيد من الوعي التأميني وإلزام الفلاح الجزائري ببعض المنتجات التأمينية الموجهة لتغطية مخاطر القطاع الفلاحي، وتطبيق التكنولوجيا المالية في هذا المجال قصد إدارة مختلف المخاطر المهددة بفاعلية.

6.المراجع:

- بن عزة, إ. (2023). إجراءات التعويض وتغطية المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بتلمسان – باقة التأمين الثقة نموذجا *Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale, 17*(1), 114-124.

- بن صويلح, أ. (2017). المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر . *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية, 11*(5), 185-205.

- بوراس, ف & .,محفوظ, م. (2021). إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية – تيارت .- *الأبحاث الاقتصادية, 16*(2), 145-164.

- جرفي, ز. (2019). أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2000-2018 .- *مجاميع المعرفة, 5*(1), 124-137.

- ديلمي, م & ,.زغبة, ط. (2021). أثر تعويضات التأمين الفلاحي على مردودية الإنتاج النباتي والحيواني - دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة .- *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية, 8*(2), 556-577.

- زلاطو, ز. (2019). المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول إلى التنمية الاقتصادية .*مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة, 2*(3), 34-53.

- سلاوي, ح. (2024). التوجهات الحديثة للتأمين الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل . *الأبحاث الاقتصادية, 18*(2), 10-29.

- قلوم, أ & ,.مسعودي, ع. ا. (2024). التأمين الفلاحي وآلية تغطية المخاطر الفلاحية: حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة أدرار .*التكامل الاقتصادي, 11*(6), 267-279.

- غردي, م. (2017). التأمين الفلاحي كألية لتغطية المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بوفاريك .*مجلة الإبداع, 7*(8), 139-152.

- يحياوي, م & ,.بوشارب, خ. (2014). واقع التأمين على القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة تأمينات متعددة الأخطار للبيوت البلاستيكية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة بسكرة .*الاقتصاد والتنمية, 2*(2), 22-35.

- مكرسي، لمياء، &بوعكاز، هاجر. (2023). تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر .*مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية, 5*(1), 71-90.

- Benhaddad, N. (2022). Les changements climatiques et leurs impacts sur les ressources en eau en Algérie. *The Algerian Journal of Political Studies, 9*(2), 335-363.

- Bessaoud, O. (2023). Agricultural policies and food security in Algeria. Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-3-031-24569-4

- Bessaoud, O. (2023). L'Algérie agricole et rurale 60 ans après : De la décolonisation au modèle concessionnaire. *Insaniyat, 27*(2), 15-50.

- Bouchikhi, A. (2009). La mise à niveau du secteur agricole et rural : La stratégie du développement agricole et rural durable. *Les Cahiers du Mecas, 5*(1), 35-44.

- Bouri, C., Chennouf, S., & Mahmoudi, O. (2012). Impacts de la politique de développement agricole et rural PNDA/PNDAR sur la relance économique en Algérie. *Les Cahiers du Mecas, 8*(1), 34-50.

- Bousmaha, A., & Boulkaibet, A. (2020). Water resources management policy in Algeria: Strategies and means. *International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM), 8*(07), Article 07. https://doi.org/10.18535/ijsrm/v8i07.g01

- Guereueb, M., & Ferhat, A. (2021). La gestion des eaux en Algérie : Vers un nouveau paradigme. *Journal of Advanced Economic Research, 6*(1), 303-315.

- Lezoul, M., & Khaloui, F. (2023). Le rôle de l'assurance dans la gestion des risques agricoles: Cas de la CNMA. *Journal of Studies in Economics and Management, 6*(1), 677-691.

- Wheeler, T., & von Braun, J. (2013). Climate change impacts on global food security. *Science, 341*(6145), 508-513. https://doi.org/10.1126/science.1239402

- Zenkhri, S., Madani, K., & Bensid, A. (2014). Impact du Plan National de Développement Agricole (PNDA) sur les systèmes de production oasiens dans la région d'Ouargla. *New Medit, 13*(3), 45-55.

- A2008046.pdf. (s. d.). تم الاطلاع عليه في 2024/05/18، من https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2008/A2008046.pdf

- A2012072.pdf. (s. d.). تم الاطلاع عليه في 2024/05/18، من https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012072.pdf?znjo=72

- A2013041.pdf. (s. d.). تم الاطلاع عليه في 2024/05/18، من https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2013/A2013041.pdf?znjo=41

- Analyse du marché – Conseil National des Assurances. (s. d.). تم الاطلاع عليه في 2024/05/14، من https://cna.dz/chiffres/analyse-de-marche/

- Financement pour Agriculteurs – BADR BANQUE. (s. d.). تم الاطلاع عليه في 2024/05/18، من https://badrbanque.dz/financement-pour-agriculteurs/

- Gestion des risques dans l'agriculture | READ online. (s. d.). OECD-iLibrary. تم الاطلاع عليه في 2024/05/04، من https://read.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/gestion-des-risques-dans-l-agriculture_9789264075337-fr

- Notes de conjoncture – Conseil National des Assurances. (s. d.). تم الاطلاع عليه في 2024/05/14، من https://cna.dz/notes-de-conjoncture/

ONS: Office National des Statistiques. (s. d.). – تم الاطلاع عليه في 2024/05/11، من https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

Sociétés d'assurance – Conseil National des Assurances. (s. d.). – تم الاطلاع عليه في 2024/05/19، من https://cna.dz/acteur/societes-dassurance/

Statistiques agricoles – MADR. (s. d.). – تم الاطلاع عليه في 2024/05/04، من https://fr.madr.gov.dz/statistiques-agricoles/

The path of the agricultural and rural renewal—View and prospects. | FAOLEX. (s. d.). – تم الاطلاع عليه في 2024/05/17، من https://www.fao.org/faolex/results/details/fr/c/LEX-FAOC149516/

World Bank Open Data. (s. d.). – تم الاطلاع عليه في 2024/05/12، من https://data.worldbank.org

FAO. (2023). The Impact of Disasters on Agriculture and Food Security 2023. FAO. – https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cc7900en